الغاية القصوى في دراية الفتوى

تأليف : قاضي القضاة عبد الله بن عمر البيضاوي

المتوفى (٦٨٥ هـ)

دراسة وتحقيق وتعليق

علي محيي الدين علي القره داغي

الجزء الأول

ساعدت اللجنة الوطنية للاحتفال بمطلع القرن
الخامس عشر الهجري في الجمهورية العراقية على طبعه

هـــذا الكتاب

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسوله محمد وعلى آله وصحبه ومن والاه .

وبعـــد :

فإن هذا الكتاب الذى نقدمه للباحثين الفضلاء كتاب فقهى مقارن ، يضم بين ثناياه ثروة فقهية غزيرة، حيث ذكر القول والوجه الراجحين فى المذهب الشافعى ، ثم عقد المقارنة بينه وبين آراء أبى حنيفة ومالك (رضى الله عنهم) فى أهم المسائل ، ولم يأل جهداً فى سبيل الترجيح ، وذلك بالاعتماد على الكتاب والسنة حيث ذكر أكثر من (١٢٤) آية و (٦٦٧) حديثاً من أحاديث الأحكام كما أنه فى قمة الترتيب والتنظيم فقد قَسَّم إلى (٦٠) كتاباً موزعاً على (١٤٨) باباً مرتباً على (١٥٥) فصلا مقسماً إلى (٤٧٥) مسألة و (٥٣٦) فرعاً و (٣١) تنبيهاً و (٦) تذنيبات و (١٦) مبحثاً و (٥) خواتيم، بالإضافة إلى مئات القواعد الفقهية والمسائل الأصولية .

ومن الأفضل هنا أن نستشهد بتقرير لجنة المناقشة والحكم على هذه الرسالة حيث منحت محققها درجة (الماجستير) بتقدير ممتاز ، وكانت اللجنة مكونة من الأستاذ الدكتور يوسف محمود عبد المقصود أستاذ ورئيس قسم الفقه المقارن ، والمشرف على الرسالة ، والأستاذ الدكتور الشيخ عبد الغنى عبد الخالق ، والأستاذ الدكتور محمد محمد جبر نصار عميد كلية البنات سابقاً . وإليك مقتطفات من تقريرهم الذى رفعوه إلى الجامعة : « . . . وأما القسم التحقيقى فقد بذل الباحث فيه جهداً جباراً أيضاً حيث تثبت من النص ، وراجع لأحكام الآيات الكريمة كتب التفسير والأحكام ، كما قام بتخريج أحاديثه تخريجاً علمياً راجع لها كتب السنة والمسانيد والمصنفات والمستدركات ، كما نبه على الأحاديث الضعيفة معتمداً على أهم كتب الجرح

والتعديل والضعفاء ، كما اعتنى الباحث اعتناء كاملا بذكر المسائل الخلافية داخل الكتاب موضحاً رأى كل مذهب ذكره ، وتثبت فيه من صحة النقل كما عقد مقارنات فقهية فى أهم المسائل . . . وقد ذكر أهم الأدلة مع المناقشة والرد . كما ترجم للأعلام والكتب والبلدان والأماكن الموجودة داخل النص ، وعلق على أهم المسائل الأصولية والجدلية والقواعد الفقهية .

هذا وقد سار الباحث فى تحقيقه هذا على منهج قوى متين واختار طريقة معتمدة معتبرة لدى كبار المحققين .

وبعد فقد قدرت اللجنة أهمية الكتاب الذى حققه حيث هو من أهم الكتب الشافعية التى تخدم الفقه الشافعى خاصة ، وفقه الخلاف عامة ، كما أن إظهاره وتحقيقه على جانب كبير من القوة والوضوح والدقة ، فقد خدم الكتاب خدمة كبيرة ، وقام بمجهود ضخم جبار . . . ووفق – بفضل الله – فى ما تعرض له فى هذه الرسالة القيمة الممتازة التى تشهد لصاحبها بالكفاءة العلمية ، والثقافة المتنوعة العالية ، والإخلاص الشديد للعلم وأهله . . . » .

كما نذكر جزءاً من تقرير الخبير الأستاذ الدكتور عبد الستار الدباغ معاون عميد كلية الشريعة / ببغداد : « وقد طالعته – أى كتاب الغاية القصوى – فوجدته مؤلفاً قيماً وأن محققه قد بذل جهداً عظيماً فى تحقيقه ودراسة صاحبه دراسة شاملة ، فقد جال المحقق جولات واسعة فى كتب الفقه المقارن ، وكتب السنة النبوية والأصول واللغة ليصل فى تحقيقه إلى الكمال ، وبالجملة فقد شق المحقق طريقه فى الدراسة والتحقيق بتفتح تام وعقلية ناضجة لذلك جاءت الرسالة قيّمه شكلا وموضوعاً » .

هذا وأسأل الله تعالى أن ينفعنا بهذا الكتاب وينفع به المسلمين ، ويوفقنا لخدمة شرعه المتين ، ويجعل أعمالنا خالصة لوجه الكريم .

* * *

تمهيد

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيد المرسلين وخاتم النبيين ، وعلى آله وأصحابه ومن دعا بدعوته ، واهتدى بهديه إلى يوم الدين .

أما بعد . .

فإن مما من الله تعالى على رسوله (صلى الله عليه وسلم)أن تكفل بحفظ دينه ، ووعد بحفظ شريعته حيث قال : « إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون(١) »، فقد قيض له أبطالا جاهدوا بأنفسهم وأموالهم، وهيأ له رجالا لم يلههم شيء من متع الدنيا عن حفظ دينه والدفاع عنه ، ولم يمنعهم مانع دون العيش مع الكتاب والسنة ، والتضحية فى سبيلهما بكل ما أوتوا من جهد وطاقة ، فقام هؤلاء الأبطال بهذه المهمة خير قيام ففتح الله قريحتهم لتأليف العلوم والفنون خدمة لدينة وتيسيراً لتطبيق شرعه الذى جعله الله تعالى مسئولية عظيمة ، وأمانة كبيرة فى أعناقهم ليبينوه للناس ، ولا يكتموه ، فنهضت كل طائفة بمسئوليتها ، ودافعت كل فرقة فى ثغرة من ثغور الإسلام، فاتجهت كل جماعة نحو علم من العلوم فكان المولى سبحانه هو الذى يرتبهم ويوجههم نحو الهدف الذى يعود بالخير على الإسلام وأهله ، حيث كان فى الوقت الذى يقوم جماعة بتفسير القرآن الكريم ، وتأليف علوم فيه كان هناك أعلام آخرون يضحون بكل ما لديهم فى سبيل خدمة الحديث الشريف حفظاً لمتنه وسنده ، ودفاعاً عنه ، وسداً لأهل الزيغ والأهواء عنه ، وإزالة لكل شبهة حوله ، وإبعاده عن كل سقيم ، وكان بجنب هؤلاء أيضاً أبطال آخرون يقومون بتوضيح الأحكام والاستنباط من دلالاتهما ورد الأمور إلى أشباهها تسهيلا للتطبيق ، ومجاراة للأحكام المتجددة ، وانطلاقاً من النظرة الشمولية للإسلام كدين ودولة ، ونظام ودستور ينظم حركة الإنسان من

---

(١) سورة الحجر (٩) .

محياه إلى مماته . والحق أنهم قد بذلوا فى سبيل ذلك ما لم يتوفر لأى دين آخر أو نظام ، فظهرت علوم أخرى ، وفنون متجددة اتجهت كلها – سواء من قريب أو بعيد – نحو خدمة شرع الله ، وحصلت نهضة واسعة وثقافات كثيرة حتى ألفت ملايين الكتب ، وامتلأت الخزانات بها . ويكفى أن نشير إلى ذلك عن طريق التمثيل لا الحصر ، وهو أن السلطان نوح بن منصور السامانى استدعى الصاحب بن عباد المتوفى سنة (٣٨٤ هـ) ليوليه الوزارة ، فكان مما اعتذر أنه لا يستطيع حمل أمواله حيث أن كتبه الخاصة فى مكتبته لا تحمل على أربعمائة حمل أو أكثر ، حتى كان فهرس كتب مكتبته يقع فى عشرة مجلدات ضخام(١) هذا ما يخص مكتبة خاصة فى القرن الرابع الهجرى فما ظنك بالخزانات العامة للكتب الملحقة بقصور الخلفاء ، أو المساجد ، أو دور العلم والمدارس ، وكيف يكون تصورك لما أضيف فى القرون الآتية بعد الرابع الهجرى ، والحق أن الإنسان ليقف مبهوراً أمام هذه الثروة الضخمة لعلمائنا ، ويستهويه الاعتزاز بهذا التراث القيم ، حتى إن البقية الباقية من مؤلفات هؤلاء الأعلام – بعد كل هذه النكبات التى لحقت بالعالم الإسلامى – تفوق التصور ، فقد قدر العارفون بشئون المكتبات – بعد تحريات دقيقة أجروها أن عدد المخطوطات غير المطبوعة من الكتب الإسلامية باللغة العربية تربو على ثلاثة ملايين مخطوطة(٢) . وهذا عدا الكتب الموجودة فى المكتبات الخاصة والمكتبات المطمورة التى لم يصل إليها الباحثون ، وعدا الكتب التى أحرقها أو أغرقها المغول والتتار فى بغداد وغيرها حيث يقول المؤرخ محمد كرد على : « إن المغول قد بنوا بكتب العلماء اصطبلات لخيولهم ، وأقاموا على دجلة ثلاثة جسور بكتب العلم(٣) » أضف إلى ذلك ما أصاب الكتب الإسلامية نتيجة إهمال أو عدم اعتناء حيث راح ضحيتها آلاف المخطوطات النادرة ، لكنه مع كل ذلك فالذى حفظه الله لنا وأوصله إلينا بالملايين . إذن فالمسئولية كبيرة أمام هذه الثروة الضخمة فلا بد من

---

(١) انظر : الحضارة الإسلامية فى القرن الرابع الهجرى (٢٩٧/٢)

(٢) راجع – تقديم الأستاذ شفيق العانى لكتاب أدب القضاء ص (٨) .

(٣) الإسلام والحضارة العربية (٣٠٣/١) .

استثمارها وإخراجها ، وكشف النقاب عنها ، وتقديمها إلى الطلاب والباحثين بعد أن نقوم بخدمتها وتقريبها إلى الفهم .

سبب اختيارى هذا الكتاب :

انطلاقاً من الشعور بهذه المسئولية ، ووفاء لسلفنا الصالح كان لى شغف كبير بالبحث عن المخطوطات وكان لى ولع شديد بالاطلاع عليها ، فأحببت أن أشارك – ولو بمجهود ضئيل – فى خدمة تراثنا الضخم ، فكنت أبحث من بين كتب المكتبات عن مخطوطة قيمة من حيث الفكر والأسلوب ، ومناسبة من حيث الحجم فكان ذلك : الغاية القصوى فى دراية الفتوى ، حيث وفقنى الله تعالى للاشتغال فى تحقيقه حتى قبل تسجيل الرسالة بأكثر من سنة ، ثم قدمته ليكون موضوع رسالتى فى (الماجستير) فى الفقه المقارن بكلية الشريعة والقانون بجامعة الأزهر الشريف .

وكان سبب الاختيار يعود إلى عدة أمور من أهمها :

١ – إن « الغاية القصوى » – كتاب فقهى مقارن من طراز عال يضم بين ثناياه ثروة فقهية غزيرة، ويحمل فى طياته أسلوباً رائعاً موجزاً قائماً على المناظرة والمناقشات ، والإلزام بالحجة والبراهين ، ويضم بين دفتيه مئات المسائل الفقهية الخلافية فيذكر رأى الإمام الشافعى وأدلته ، ويختار الراجح من الأقوال والوجوه ، ثم يذكر فى أهم المسائل رأى أبى حنيفة أو مالك فيذكر أهم أدلتهما ثم يناقشها مناقشة بناءة ثم يرد عليهما فى الغالب .

٢ – والواقع أننى لم أعثر على مثل هذا الكتاب يستعرض – رغم صغر حجمه نسبياً – رأى المذهب الشافعى وأهم أدلته النقلية والعقلية ، ومئات المسائل الخلافية بالإضافة إلى نحو (١٢٦) آية ونحو (٦٦٧) حديثاً وسيل متدفق من المصطلحات العلمية والمسائل الأصولية والجدلية والقضايا اللغوية صاغها عقل البيضاوى الجبار ، فمزج البعض بالبعض ، وصهرها ذهنه اللامع فى بوتقة واحدة ليكون نموذجاً لثقافته الواسعة، وقدمها – كخلاصة ما توصل إليه من علوم ومعارف – إلى الباحثين والدارسين .

٣ ـ كما أنه تأليف إمام كبير له اليد البيضاء فى مختلف العلوم والفنون ، وتصنيف رجل بارع احتل أعلى مناصب القضاء والإفتاء ، فكان قاضى القضاة فى شيراز فترة ثم بعدها كان المرجع الأول لعلماء تبريز وغيرها ، حيث كان يرجع إليه الخاص والعام فى أهم المسائل ، بل قد كانت ترسل إليه الفتوى من أهم عواصم العالم كبغداد(١) لذا فكتابه فى الفقه له مكانة عظيمة ، وأهمية بالغة باعتبار أن مؤلفه قد عايش الناس ، واحتك بأحوالهم ومعاملاتهم ، ولهذا يقول فى مقدمته : « يرجع إليه من يتسم بسمة الإفتاء ، ويعتمد عليه من يتسنم أسنمة القضاء »(٢) .

فكتاب كهذا جدير بأن تظهر كنوزه ، وتفتح أبوابه ، وذلك عن طريق تحقيقه ونشره ، وخدمته بما يليق بمقامه ، فلا شك أن تحقيقه إحياء له من مرقده الذى ظل فيه أكثر من سبعمائة وخمس عشرة سنة .

* * *

(١) شرح لامية العجم (٤٩/٢) ونزهة الجليس (١٥٠/١) .
(٢) الغاية القصوى : المقدمة .

خطة البحث

تتكون خطتى من قسمين : الدراسى والتحقيقى .

الأول : القسم الدراسى

نظمت هذا القسم على مقدمة وبابين :

المقدمة :

فى عصر المؤلف – أى القرن السابع الهجرى – تناولت فيها – باختصار – الحالة السياسية ، والاضطرابات الداخلية ، والتهديدات الخارجية التى كان المجتمع الإسلامى آنذاك مهدداً بها ، أشرت إشارة خاطفة إلى أسبابها وأسباب سقوط الخلافة العباسية كما لمحت إلى مقارنة بين القرن السابع الهجرى ، والقرن الذى نعيش فيه من حيث تكاتف الشرق المتمثل فى المغول آنذاك والمتمثل فى روسيا الشيوعية الآن ، والغرب المتمثل بالصليبية آنذاك ، والمتمثل فى الدول المستعمرة الغربية الآن . كما ذكرنا بإيجاز الحالة الاجتماعية ، وطبقات المجتمع . وتطرقت إلى الحالة الاقتصادية المتمثلة فى الأنشطة التجارية والزراعية والصناعية فى النصف الأول من القرن السابع كيف كانت ، ثم كيف انتهت إليها بعد الغزو المغولى ثم عرجت نحو الحالة الثقافية والنشاط الثقافى وما كان عليه فى النصف الأول من القرن السابع الهجرى ، ثم ما آلت إليه بعد الغزو لكن ذلك لم يصب بعض بلاد المشرق كما أنه لم يصب مصر .

الباب الأول : حياة المؤلف ومكانته العلمية :

ويتضمن فصلين :

المبحث الأول فى : التعريف بالمؤلف (القاضى ناصر الدين البيضاوى) .

الفصل الأول : التعريف بالمؤلف – وفيه مبحثان .

١ – اسمه ونسبه .

٢ – لقبه وكنيته .

٣ – ولادته ووفاته .

المبحث الثانى :

١ – فى نشأته .

٢ – رحلاته .

٣ – شيوخه .

٤ – تلامذته .

٥ – بعض أقرانه .

الفصل الثانى : حياته العلمية وآثاره .

ويتوزع على أربعة مباحث :

المبحث الأول : ثقافته الواسعة والمجالات التى برز فيها وفاق .

المبحث الثانى : دقته ومناظرته مع الأقران .

المبحث الثالث : تقلده منصب القضاء .

المبحث الرابع : مؤلفاته العلمية ، وما نسب إليه خطأ .

الباب الثانى : التعريف بالكتاب ودراسته :

ويتوزع هذا الباب على فصلين :

الفصل الأول : التعريف بالكتاب .

ويتضمن هذا الفصل ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : اسم الكتاب ونسبته إلى البيضاوى ونسخه .

المبحث الثانى : ملاحظات واستنتاجات من النسخ ومن بعض الفروق الجوهرية فيها .

المبحث الثالث : مصطلحات الكتاب الفقهية .

الفصل الثانى : دراسة تحليلية حول الكتاب .

ويتضمن خمسة مباحث :

المبحث الأول : مصادر الكتاب .

المبحث الثانى : عمل البيضاوى فى هذا المختصر ومتى اختصره .

المبحث الثالث : منهج البيضاوى وأسلوبه فيه .

المبحث الرابع : أهميته وانتشاره ، وشرحه .

المبحث الخامس : نماذج من مناقشاته وترجيحاته .

* * *

الثانى : القسم التحقيقى

وقد كانت خطتى كالآتى :

١ ــ التثبت الكامل من النص ، واختيار الأصح والأنسب من النسخ المتوفرة لدى .

٢ ــ ترقيم الآيات الكريمة وبيان سورها مع مراجعة كتب التفسير والأحكام فيما لو كانت تقتضيها .

٣ ــ تخريج الأحاديث تخريجاً علمياً . والواقع أننى اعتنيت بهذا إعتناء كاملا مع أن عدد الأحاديث التى تضمنها هذا الكتاب نحو (٦٦٧) حديثاً خرجتها تخريجاً علمياً وقمت بعزوها إلى رواتها ، وإلى كتب السنة المعتمدة ولم أكتف بعزوها إلى الصحيحين فحسب بل ذكرت أماكنها فى كتب السنن والمسانيد والمصنفات والمستدركات وشروحها وإذا وجدت الحديث ضعيفاً نبهت عليه وبينت وجه ضعفه وراجعت فى ذلك أهم كتب الجرح والتعديل ، وكتب الضعفاء ، وكان هدفى من ذلك أن يقرأ الباحث الكتاب وهو مطمئن كل الاطمئنان عن الحديث الذى استند إليه صاحب المرأى . من حيث الضعف

والقوة ، كما قمت بالجمع بين الأحاديث المتعارضة جمعاً مبنياً على أقوال علمائنا الكرام .

٤ ــ ترجمت للأعلام الموجودة داخل الكتاب ترجمة قائمة على الإيجاز وذلك بذكر اسمه بالكامل مع أهميته العلمية وبعض مصنفاته إن كانت ، وبيان ولادته ووفاته إن تيسرتا ، وقد راجعت فى ذلك أهم كتب التراجم والطبقات وأعطيت الباحث الكثير من المصادر التى تترجم للشخص المترجم .

٥ ــ عرفت بالكتب التى ذكرها الكتاب وذكرت أماكن وجودها .

٦ ــ ذكرت شرحاً موجزاً للبلدان والأماكن التى يتضمنها الكتاب ورجعت فى ذلك إلى معجم المؤلفين ومراصد الأطلاع وغيرها .

٧ ــ أحلت الأراء إلى أصحابها وقمت بالإرشاد إلى أماكنها من خلال كتب أصحابها وقمت بتوضيح الأراء الخلافية والرجوع إلى الكتب المعتمدة لكل مذهب ولم أكتف بكتاب واحد فى أى مذهب بل راجعت أهم الكتب المعتمدة فى المذهب الحنفى والمذهب المالكى والمذهب الحنبلى بالإضافة إلى أكثر كتب الشافعية وقد اعتنيت بهذه المسائل الخلافية اعتناء كاملا .

٨ ــ شرحت الألفاظ الغريبة التى وردت فى الكتاب وراجعت فى ذلك كتب اللغة المعتمدة .

٩ ــ علقت على أهم المسائل الأصولية والجدلية التى يحتويها الكتاب ووضحت المقصود بها ــ على قدر الإمكان ورجعت فى ذلك إلى أهم الكتب فى الأصول والجدل .

١٠ ــ علقت على القضايا اللغوية التى تضمنها الكتاب واستقيت فى ذلك من أهم كتب النحو والصرف وغيرهما .

١١ ــ علقت على المواضيع الصعبة وأوضحت المراد منها .

١٢ ــ وقمت فى الختام بوضع الفهارس الآتية :

(أ) فهرس الآيات الكريمة .

(ب) فهرس الأحاديث الشريفة .

(ج) فهرس الأعلام .

(د) فهرس الأماكن .

(ه) فهرس القواعد الفقهية .
(و) فهرس الموضوعات بالتفصيل .
(ز) فهرس بأهم المصادر والمراجع .

منهجي في التحقيق

لقد سرت في تحقيق هذا الكتاب على المنهج المتبع عند المحققين وراعيت في ذلك أهم القواعد المطبقة في تحقيق النصوص مستعيناً بأهم الكتب التي ألفت في هذا الحقل ، مراعياً الأساليب التي شاهدتها في الكتب المحققة والتي سار عليها كبار المحققين فقد وضعت نصب عيني أن أبذل كل ما في وسعي من جهد وطاقة لإخراج هذا الكتاب القيم في أبهى صوره ، وأجمل مظاهره ما استطعت إلى ذلك سبيلا .

١ ـ بعدما توفرت لدى ست نسخ قيمة قمت بترتيبها حسب الأقدمية والأهمية ورمزت إلى كل واحدة بإحدى حروف المكتبة التي وجدت فيها كما سيأتي توضيحها في الباب الثاني . ثم قمت باستنساخ الكتاب على ضوء نسخة ـ ت ـ ونسخة ـ د ـ ثم عرضت عليهما مرة أخرى ، ثم قابلتها ببقية النسخ مقابلة دقيقة ، حيث أثبتت بالهامش كل الفروق اللهم إلا مالا جدوى في إثباته ككتابة ما حقه أن يكتب آخره ياء بالألف وبالعكس مثل كلمة « سوى » و « اشترى » وأمثالها حيث كتبت بالألف في بعض النسخ أي « سوا » و « اشترا » ومثل كلمة « كلا الرجلين » حيث كتبت في بعض النسخ « كلى الرجلين » فمثل هذه القضايا الإملائية كتبت ما هو الصحيح من النسخ دون الإشارة إلى أن في نسخة كذا كتبت « اشترى » بالألف ـ مثلا ـ وكذلك تشكيل بعض النسخ كلمة بالنصب مثلا مع أن الواجب الرفع فلم أشر إلى هذا التشكيل إلا إذا كان هناك اختلاف بين النسخ في تشكيل الكلمة وكان الكل صحيحاً باعتبار وجه من الوجوه ، ويظهر منه أن هذا التشكيل كان مقصوداً فمثل هذا يجب التنبيه عليه وبيان وجه الإعراب فيه على ضوء النسخ المختلفة ، وبيان المعنى على ضوء كل وجه ، مثل ما في ص (٣٩٢) حيث شكلت لفظة « كل » بالرفع في ـ ط ـ ق ـ

ن – ت : « ويعطى كل ما يراه الإمام من الصدقة » وفى – د – (كلا) بالنصب فهذان الوجهان كلاهما صحيحان فذكرتهما بالهامش وبينت وجه الإعراب والمعنى على ضوء كل نسخة .

وكذلك لم أشر إلى اختلاف النسخ فى صيغة الترحم مثل ما وجدت أن بعض النسخ تذكر بعد اسم صحابى أو إمام : « رضى الله عنه » وبعضها تذكر « رحمه الله » وبعضها لم تذكرها ، وهكذا فى صيغة الصلاة على الرسول (صلى الله عليه وسلم) حيث تذكر بعضها : « صلى الله عليه وسلم » وبعضها « عليه السلام » وبعضها : « عليه الصلاة والسلام والتحية » فكان موقفى من هذه ، هو أن أنتقى الصيغة المناسبة من إحدى النسخ مثل « رضى الله عنه » للصحابى و « رحمه الله » لغيره . هذا إن وجد اختلاف فى النسخ وإلا فكنت أثبت الصيغة كما هى – أى لم أزد حرفاً واحداً من عندى .

وعدا هذه الأمور التى لا طائل تحت ذكرها ولا جدوى فى عدها فقد سجلت جميع الفروق الصحيحة وغير الصحيحة ونبهت على كل الاختلافات بين النسخ .

٢ – بعد عملية المقابلة والعرض على النسخ الست المتوفرة لدى وجدت نفسى أمام سيل متدفق من الفروق ، فكان أمامى – على ضوء قواعد التحقيق – طريقتان(١) :

الطريقة الأولى :

هى الاعتماد الكلى على أقدم النسخ حيث يثبت كل ما فيها فى صلب الكتاب ثم كتابة بقية الفروق من النسخ الأخرى فى الهامش .

وهذه العملية وإن كانت فى غاية السهولة ، وليس فيها مسئولية الاختيار لكنها قد تصطدم بوجود نقص فى النسخة القديمة ، أو خطأ بين أو تصحيف

---

(١) هذا إذا لم تتوفر عند المحقق نسخة بخط المؤلف كما هو الحال بالنسبة لى – أما إذا توفرت عنده فلا يجوز العدول عنها قطعاً بل يجب الاعتماد عليها كلياً ، ثم يثبت الفروق من النسخ الأخرى بالهامش ، ويكتب ملاحظاته .

أو تحريف مما يجعل المحقق مضطراً للعدول عنها والاعتماد على نسخة أخرى وحينذاك لم يكن سارياً على خطة واحدة ولا على منهج موحد . ولهذا تركت هذه الطريقة .

الطريقة الثانية :

هى الاعتماد على كل النسخ ، ثم جمع الفروق من كل النسخ ، ثم إعمال الفكر والعقل فيها لاختيار الكلمة المناسبة والتعبير الأحسن ، والحكم الصحيح وإثبات ذلك من أى نسخة كانت فى صلب الكتاب ، ثم ذكر بقية الفروق بالهامش بكل أمانة ودقة .

وهذه الطريقة وإن كانت فيها مسئولية الاختيار من النسخ كلها وإعمال الفكر ، وإكداد الذهن فقد اخترتها خدمة للكتاب ، ومحاولة لأن أبلغ إلى الغاية التى كنت أنشدها وهى إخراج الكتاب صحيحاً منسقاً كما وضعه مؤلفه ، وعلى هذه الطريقة مشيت حيث لم ألتزم — عند الاختلاف بذكر ما فى — ت — باعتبارها أقدم النسخ ، وإنما كنت أقف عند هذه الفروق والاختلافات طويلا ، وأقرأ العبارة أكثر من مرة بتأمل وإمعان ثم أراجع الكتب الفقهية واللغوية ، وبعد ذلك أختار اللفظة الفصيحة والعبارة الأوضح والحكم الأصح من أى نسخة توفرت فيها هذه الأمور فقد تجد أننى اخترت اللفظة من نسخة — ن — فى حين أن بقية النسخ تخالفها مثل ما فى ص (٢٢٢) (وخلافاً — لأبى حنيفة إذا خرج بعد البول) وفى بقية النسخ (قبل البول) وما فى — ن — أصح لأنها مطابقة لرأى أبى حنيفة . ثم أثبت بالهامش الفروق والاختلافات فى بقية النسخ بكل دقة وأمانة وبذلك حفظت لنص الكتاب تنسيقه وصحته — فى نظرى — وتركت للباحث الحرية فى النظر والاختيار فيما لو حدا به اختيار غير ما اخترته .

٣ — ثم بعد الالتزام بالطريقة التى ذكرتها فإننى لم أكتف بذكر الفروق فى الهامش وإثبات الأنسب فى الصلب ، بل راجعت كتب الفقه واللغة فى كل فرق جوهرى ، وبعد المراجعة والبحث وجدت أن أكثر هذه الفروق — ولو كانت جوهرية — إلا أنها صحيحة فقهاً حيث توافق قولا

أو وجهاً من وجوه المذهب ، كما أن بعض هذه الفروق اللغوية تتفق مع وجه من وجوه اللغة، فنبهت على كل ذلك واستنتجت منها أن هذه الفروق ربما كانت من المؤلف نفسه عند مراجعته للكتاب .

٤ ــ وإذا لم تتفق النسخ على زيادة شيء بأن كانت فى بعض النسخ زيادة كلمة أو جملة ، أو حكم ، فإننى أثبت هذه الزيادات فى صلب الكتاب ووضعتها بين الحاصرتين [ ] ثم نبهت عليها بأن هذه الزيادة لم ترد فى ــ ت ــ ق ــ أى أخذت من غيرهما من النسخ الأخرى ، أو أقول ، الزيادة عن كذا وكذا . وقد أقول : سقطت الزيادة من كذا وهذه إشارة إلى أن الزيادة ضرورية وقد لاحظت أنه قد سقط من بعض النسخ ــ ولا سيما ــ ت ــ سطر أو أكثر نتيجة لوقوعه بين كلمتين متماثلتين ، وقد أثبت الزيادة فى الهامش فقط فأقول : فى نسخة كذا وكذا زيادة كذا ، للإشارة إلى أن هذه الزيادة ليست ضرورية .

٥ ــ ولم أحتج ــ بفضل الله ــ إلى زيادة أى شيء من عندى لتصحيح عبارة ، وذلك لتوفر ست نسخ فى غاية الصحة والدقة عندى ، فإن كانت فى نسخة كلمة غير فصيحة أو عبارة سقيمة ، أو حكم غير دقيق فنجد العبارة فى بقية النسخ صحيحة سالمة ، كما أننى لم أحتج إلى زيادة « باب » أو « فصل » أو ترقيم حيث أن الكتاب فى قمة التنسيق والتنظيم ، وكل ما عملته فى هذا الباب هو أننى استعملت الرموز العصرية للدلالة على انتهاء الكلام ــ كوضع نقطة ــ أو للدلالة على الوصل كالفارزة وغير ذلك مما هو معروف الآن فى قواعد الإملاء والكتابة .

٦ ــ وكان منهجى فى المسائل الخلافية التى أسندها إلى أبى حنيفة ومالك هو التحرى الكامل من صحة النقل والرجوع فى ذلك إلى أهم كتب الخلاف وإذا وجدت النقل غير دقيق نبهت عليه وأشرت إلى الرأى الصحيح فى المذهب الذى ذكر له رأيه .

ولم يقف عملى فى هذه المسائل الخلافية على الاكتفاء بإعطاء مصادر لكل مذهب بل وضحت رأى كل مذهب فقهى ذكره . كما بينت الراجح

فى المذهب فيما لو كان هناك خلاف فى المذهب ، كما ذكرت رأى الصاحبين عند التطرق إلى رأى أبى حنيفة .

ولما كانت المسائل الخلافية التى تضمنها « الغاية القصوى » كثيرة قد تصل إلى (٤٠٠) مسألة فإننى انتهجت نهجاً وسطاً حيث لم أذكر المقارنة الفقهية لباقى المذاهب لكل مسألة ولم أترك هذه المقارنة بالكلية بل التزمت بعقدها عندما يذكر البيضاوى رأى أبى حنيفة ومالك لمسألة بعينها فحينذاك أعقد مقارنة بالهامش تقوم على ذكر أراء بقية العلماء الآخرين وأهم أدلتهم مع الترجيح فى بعض الأحيان وإعطاء الباحث أهم المصادر والمراجع فى المسألة المذكورة كما فى ص (١٩٠) وأمثالها كثيرة فى الكتاب كما سنراه إن شاء الله .

أما إذا اقتصر البيضاوى فى مسألة على ذكر رأى أبى حنيفة ومالك فإننى أيضاً أقتصر على توضيح هذا المذهب وتفصيله فقط دون التطرق إلى مذاهب أخرى كما أننى بالإضافة إلى ما سبق – قمت بذكر مبنى الخلاف فى أكثر المسائل .

كما بينت تحرير محل النزاع فى أكثرها كما فى ص (٢٠٧) وغيرها .

كما قد ظهر لى فى بعض الأحيان ترجيح لغير ما رجحه المصنف كما فى ص (٤١٧) وغيرها ترجيحاً قائماً على الأدلة القوية .

وبعد : فهذا هو كتاب « الغاية القصوى فى دراية الفتوى » يظهر لأول مرة محققاً بعد أن مضى عليه حقب تربو على (٧١٥) سنة أقدمه للباحثين فى الشريعة الغراء ، والناهلين من منهلها العذب ، والجادين فى تطبيقها .

فإن كنت قد وفقت فيما سعيت ووصلت إلى ما ابتغيت فذلك بمحض فضل الله تعالى ، وحسن رعايته ، وجميل توفيقه ، وإلا فعذرى أننى بذلت ما فى وسعى ، وصرفت جهدى وطاقتى ، فهذا جهد المقل ، وبضاعة مزجاة فالمرجو من الله تعالى الإكمال والإيفاء ، وهو المسئول بأن يجعله خالصاً

بوجهه الكريم ، وأن يتقبله بقبول حسن ، كما أتضرع إليه عز وجل أن يكتب لنا المزيد من التوفيق والعناية لخدمة ديننا الحنيف وتراثنا المجيد ، وهو مولاى فنعم المولى ونعم النصير والوكيل .

القاهرة ٣ / ربيع الأول /١٤٠٠ هـ

٢١ /يناير /١٩٨٠ م .

على محى الدين
القره داغى

* * *